جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

٢٢٥٦
٢٨٠٥٦

أبعاد القطاع العام والخاص بين الايديولوجية والواقعية في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨٦م

رسالة

للحصول على درجة الماجستير في الإقتصاد

مقدمة من

محمدي شاكر حنا

٦٨٤٢
١٠٢٢٠
٣٠٠

تحت اشراف

الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم راضي

نائب رئيس جامعة عين شمس

وأستاذ الاقتصاد بكلية التجارة عين شمس

١٩٨٩م

الإهـــداء

الى روح أبـــــــى ... الذى وهبنى الكثير ولم أستطـــــــــع
أن أقدم له شـــــى فى حياته ...

الى والدتى وزوجتى ... عرفانا وتقديـــــــــرا لفضلهما ...

الى مصر الحبيبـــة ... التى من أجل حبها بذلت جهـــــــدى
فى هذا البحث ...

لجنة الحكم والمناقشة

الأستاذ الدكتور / **عبد المنعم راضى** — مشرفاً ورئيساً

نائب رئيس جامعة عين شمس

وأستاذ الاقتصاد بكلية تجارة عين شمس

الأستاذ الدكتور / **فرج عبد العزيز عزت** — عضواً

أستاذ الاقتصاد بكلية تجارة عين شمس

الأستاذ الدكتور / **سمير رياض مكاوى** — عضواً

أستاذ الاقتصاد المساعد

... بكلية تجارة حلوان ...

شكر وتقدير

يسر الباحث أن يتقدم بخالص الشكر والتقدير الى الاستاذ الدكتور/عبدالمنعم راضى نائب رئيس جامعة عين شمس لما بذله من وقت وجهد فى الاشراف على هذا البحث ... فلقد قدم لى من وقته الكثير على الرغم من كثرة اعبائه ، فاستطعت أن اتعلم من فكره المتجدد وعطاءه المستمر مما كان له اكبر الاثر فى حفزى على انجاز هذا البحث ... ولعل استطيع بهذا البحث أن أكون قد حققت احدى أمنياتى وهى أن أصبح تلميذا فى مدرسة فكر الاستاذ الدكتور عبدالمنعم راضى ... فله منى جزيل الشكر .

ولايسع الباحث الا أن يتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ الدكتور /فرج عبدالعزيز عزت الذى قدم لى الكثير من العون والمساعدة والعطاء العلمى بلاحدود فضلا عن معاملته السامية .

كما لايفوتنى أن أتقدم بخالص الشكر للاستاذ الدكتور / سمير رياض مكارى لتفضله بالموافقه على مناقشة هذا البحث على الرغم من كثرة أعبائه وضيق وقته .

كذلك أتقدم بالشكر الى الاستاذ الدكتور / على لطفى ، والاستاذ الدكتور/ رضا العدل ، والاستاذ الدكتور / حمدى رضوان فلكل منهم فضلا لاتستطيع كلمات الشكر أن توفيهم حقهم .

كذلك أتقدم بالعرفان الى روح استاذى الدكتور / محمد يحيى عويس ــ رحمه الله ــ التى كانت كتاباته منارة فكر فى هذا البحث .

كما أتوجه بعميق الشكر الى مكتبات معهد التخطيط القومى ، وجمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع،وكلية التجارة بجامعة عين شمس ، ومركز البحوث بجامعة القاهرة على مساعدتهم لى بتوفير العديد من الدراسات والمراجع الخاصة بالموضوع ... فالى كل هؤلاء وغيرهم مما قدموا لى العون وكان لهم الاثر فى تشجيعى على انجاز هذه الرسالة ... اتقدم بخالص التقدير والعرفان .

الباحث

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمه والاطار العام للبحث	أ ـ ط
الباب الاول	
الاقتصاد المصرى ومرحلة الايديولوجية المفقودة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠	
مقدمه	٢
الفصل الاول .. فترة المشروعات الحره من ٥٢ ـ ١٩٥٦	٣
الفصل الثانى .. فترة الاقتصاد الموجه ومولد القطاع العام ٥٦ـ١٩٦٠ ...	٨
المبحث الاول : الثورة ورأس المال الاجنبى	٩
المبحث الثانى : نشأة القطاع العام وبداية التخطيط الجزئى	١٣
المبحث الثالث : شعار الاشتراكية الديمقراطية التعاونيه بين المفهوم النظرى والتطبيق العملى	١٧
الفصل الثالث : نحو تقييم لمرحلة الايديولوجية المفقودة	٢١
المبحث الاول : فلسفة الاصلاح الزراعـــــــى	٢٢
المبحث الثانى : العوامل التى ادت الى تردد القطاع الخاص فى المشاركة فى عملية التنمية مع قادة الثورة	
المبحث الثالث : هل كانت الاشتراكية هدفا خفيا من أهداف الثورة ..	٣٢
الباب الثانى	
الاقتصاد المصرى ومرحلة التطبيق الاشتراكى	
مقدمه	٣٧
الفصل الاول : ايديولوجية الستينات بين الاشتراكية والناصرية	٣٨
المبحث الاول : الاشتراكية العلمية بين الناصرية والماركسية	٣٩
أولا : فكرة الصراع الطبقى	٣٩
ثانيا : التفسيرالمادى للتاريخ	٤٠

الموضوع	الصفحـــة
المبحث الثانى // نظامنا الاقتصادى فى الستينات اشتراكية أم رأسماليه دولة	٤٦
المبحث الثالث : نحو توصيف لنظامنا الاقتصادى فى الستينات	٤٩
الفصل الثانى : القطاع الخاص والثورة الاشتراكية :.....	٥١
المبحث الاول : القطاع الخاص ومرحلة التطور الاشتراكى	٥٢
أولا : / القطاع الخاص والخطه الخمسية الاولى	٥٢
ثانيا : / القطاع الخاص والقوانين الاشتراكية	٥٥
ثالثا : / القطاع الخاص والميثاق	٥٨
المبحث الثانى :اثر السياسات الاشتراكية على القطاع الخاص	٦٢
اولا : الاثر على الاستثمار الخاص	٦٢
ثانيا : الاثر على الانتاج	٦٦
ثالثا : الاثر على الادخار الاختيارى	٦٩
الفصل الثالث : القطاع العام فى مرحلة الاشتراكية :	٧٤
المبحث الاول :القطاع العام مبرراته وتطور اهميته النسبيه خلال الستينات .	٧٥
اولا : مبررات وجود القطاع العام	٧٥
ثانيا : تطور الاهمية النسبيه للقطاع العام خلال الستينات	٧٦
المبحث الثانى : الملامح التنظيمية للقطاع العام فى مرحلة الاشتراكية..	٧٩
المبحث الثالث : اثر السياسات الاشتراكية على القطاع العام	٨٢
اولا : أثر سياسة العمالة على القطاع العام	٨٢
ثانيا : اثر السياسات السعرية على شركات القطاع العام	٨٦
ثالثا : اثر السياسات الاشتراكية على استراتيجية التصنيع	٩١
رابعا : ظهور رأسمالية جديدة من البيروقراطين والتكنوقراطين	١٠٠
الفصل الرابع : بداية التحول الايديولوجى وانحسار التجربة :.....	١٠٥

الموضوع	الصفحة

الباب الثالث

الاقتصاد المصرى ومرحلة الانفتاح الاقتصادى

مقدمه	١١٠
الفصل الاول : التعريف بالانفتاح الاقتصادى واسبابه :.....	١١١
اولا : تعريف الانفتاح الاقتصادى	١١١
ثانيا : الظروف التى دعت مصر الى انتهاج سياسة الانفتاح	١١٢
ثالثا : القوانين المنظمه لسياسة الانفتاح الاقتصادى	١١٣
الفصل الثانى : القطاع العام فى سنوات الانفتاح :	١١٧
المبحث الاول : أثر قوانين الانفتاح على القطاع العام	١١٨
أولا : ورقة اكتوبر ومنزلة القطاع العام منها	١١٨
ثانيا : الاثار المباشرة لقوانين الانفتاح الاقتصادى على القطاع العام ..	١١٩
المبحث الثانى : المؤشرات الاساسية للاداء الاقتصادى للقطاع العام فى الفترة من ٧٥ الى ١٩٨٥	١٢١
اولا : تطور نتائج النشاط الجارى والقيمة المضافة	١٢٢
ثانيا : تطور المال المستثمر واستخداماته	١٢٣
ثالثا : تطور مؤشرات الفائض القابل للتوزيع	١٢٣
رابعا : تطور مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للعمالة	١٢٤
خامسا : تطور المخزون السلعى	١٢٥
سادسا : تطور عجز الشركات الخاسرة فى القطاع العام	١٢١
سابعا : مؤشرات الاداء الاقتصادى لعام ٨٥/٨٤	١٣١
المبحث الثالث : القطاع العام والمشروعات المشتركة	١٣٤
أولا : بيان موقف المشروعات المشتركة فى ١٩٨٤/١٢/٣١	١٣٤

الموضوع	الصفحـــــة

ثانيا : مساهمة القطاع العام فى المشروعات الصناعية المشتركة.... ١٣٨

ثالثا : دراسة تحليلية لموقف بعض الشركات المشتركة ١٣٨

رابعا : أهم القضايا المتعلقة بنتائج المشروعات المشتركة..... ١٤٨

الفصل الثالث : تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات : ١٥٦

المبحث الاول :مدى مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى فى عصر الانفتاح ١٥٧

اولا : الاستثمار ١٥٧

ثانيا : العمالـــه ١٥٩

ثالثا : الاجـــور ١٦٠

المبحث الثانى : ايدبولوجية الانفتاح بين الشعار والتطبيق ١٦٢

الفصل الرابع : الاقتصاد المصرى ومرحلة الانفتاح الانتاجى :..... ١٦٨

المبحث الاول : المؤتمر الاقتصادى وبروز دور التخطيط ١٦٩

اولا : دلائل انعقاد المؤتمر الاقتصادى ١٦٩

ثانيا : بروز دور التخطيط فى هذه المرحلة ١٧١

١ ـ الخطه الخمسيه الاولى ٨٢/٨٦ ودور القطاع الخاص ١٧١

٢ ـ دور القطاع الخاص فى الخطه الخمسيه ٨٧/٩٢ وكيفية عمـــل الموازنه بينه وبين القطاع العام ١٧٨

المبحث الثانى : مفهوم الانفتاح الانتاجى ١٨٢

الباب الرابع

هوية الاقتصـاد المصرى وتحديد ابعاد نشاط القطاع العام والخاص

مقدمه ١٨٦

الموضوع	الصفحة

الفصل الاول : مشاكل القطاع العام وكيفية علاجها : ١٨٦

المبحث الاول : فصل الادارة عن الملكية ١٩١

المبحث الثانى : تقليص دور القطاع العام لصالح القطاع الخاص "التأميم العكسى " ٢٠٢

الفصل الثانى : التخطيط للقطاع الخاص : ٢١٣

المبحث الاول : طبيعة النشاط الخاص واهدافه ٢١٤

اولا : المفهوم السليم للقطاع الخاص ٢١٤

ثانيا : طبيعة النشاط الخاص واهدافه ٢١٥

المبحث الثانى : المبادىء الاساسية لتخطيط القطاع الخاص ٢١٨

الفصل الثالث : تقييم السياسة الاقتصادية فى مصر وتحديد هوية النظام الاقتصادى : ٢٢٣

الفصل الرابع : اثر الهويه المقترحه على اهم القضايا الاساسية ٢٢٩

اولا : قضية البطالة ٢٢٩

ثانيا : عجز الموازنة العامة للدولة ٢٣٤

ثالثا : قضية الديون ونظرية استبدال الديون ٢٣٦

رابعا : قضية التغيير ٢٣٩

الخلاصة والنتائج ٢٤١

التوصيات ٢٤٩

المراجع العربية والاجنبية ٢٥٤ـ ٢٦٧

الملحق الاحصائى .....

فهـــرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجـــدول	الصفحـــة
١	تطور الاستثمار الثابت فى القطاعين العام والخاص خلال الفتـــــرة ٥٢ ـ ١٩٥٦	٧
٢	توزيع الاستثمارات حسب الصناعات فى الخطة الصناعية الاولـــــى ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠	٢٧
٣	القيمة الاضافية لقطاعات النشاط الاقتصادى خلال الفترة ٥٢ـ١٩٦٠.	٣٥
٤	نصيب القطاع العام والخاص من الاستثمارات الصناعية خلال الفتـــرة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠	٥٦
٥	العلاقه بين الاعباء المفروضه على والاعانات المقدمة للقطاع العام ..	٨٧
٦	الدعم وعجز العمليات للوحدات الاقتصادية خلال العام ٨٤/١٩٨٥ .	٨٨
٧	القروض فى القطاع العام ٨٤/٨٣ ـ ٨٤ /١٩٨٥	٩٠
٨	انتاجية الجنيه / اجر فى القطاع العام الصناعى خلال الفتـــرة ٧٧ ـ ٨٦/٨٥	٩٧
٩	تطور نسبة الدين الاجمالى وحقوق الملكية للاصول المستثمـــــرة فى القطاع العام الصناعى خلال الفترة ١٩٧٧ـ ٨٦/٨٥ ...	٩٨
١٠	تطور خسائر القطاع العام الصناعى والرقم القياسى للفترة ٧٥ـ١٩٨٥.	٩٩
١١	تطور المخزون السلعى للقطاع العام ٧٥ـ ١٩٨٥	١٢٦
١٢	تطور عجز الشركات الخاسرة فى القطاع العام ٧٥ـ ١٩٨٥.....	١٢٧
١٣	بيان العجز المرحل ونسبته الى رأس مال للشركات المشتركـــــة فى ٨٤/١٢/٣١	١٣٧
١٤	بيان بالشركات الخاسره فى مشروعات الاستثمار الصناعية التى يساهـــم فيها القطاع العام ومقدار خسارته ونسبته الى جملة خسائر الشركـــة حسب المراكز الماليه للشركات فى ١٩٨٤/١٢/٣١	١٤٢

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
١٥	نسبة اعداد العاملين بالقطاع الخاص الى مجموع العاملين بالقطاع العام والخاص خلال الفترة ٧٣ـ ٨٠/١٩٨١ .	١٥٩
١٦	اعداد المشتغلين والرقم القياسى لها بالقطاع الخاص خلال الفترة ٧٣ ـ ٨٠/١٩٨١	١٦٠
١٧	توزيع اجمالى الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص فى الخطة الخمسية ٨٧/٨٨ ـ ٩١ /١٩٩٢	١٧٩
١٨	فائض أو عجز استثمارات القطاع الخاص خلال الفترة ٨١/٨٢ حتى ٨٤/١٩٨٥	٢١٨

الاطار العام للبحـــــــث

خلفيات المشكلـــة :

دفعت كثير من العوامل قضية مصير القطاع العام فى مصر والعلاقه بينه وبيـــــن القطاع الخاص الى مقدمة القضايا الاقتصادية التى يدور حولها جدل لم ينقطع منذ أوائـــــــل السبعينات ولقد تركز الجدل حول الدور المنوط لكل من القطاع العام والخاص فى الحيـــــاة الاقتصادية وحول مدى توسيع قاعدة القطاع الخاص على حساب القطاع العام والعكس بالعكـــس وتحمس كل فريق لرأيه فبينما عارض البعض سياسة بيع القطاع العام فقد تحمس البعض لهـــا لدرجة المطالبة ببيع شركة قناة السويس ولم يحسم الجدل نهائيا بشأن مصير كل من القطـاع والخاص حتى الآن ، وقد يرجع ذلك الى الحساسية الشديدة لهذه القضية ، فالمشكلة هنـــا لاتدور فقط حول الاوزان النسبية لكل من القطاعين العام والخاص فى مجالات الانتـــــــاج والعماله وتوليد الدخل بل تتعلق هنا بفلسفة النظام وأيديولوجيته .

والواقع انه فى ظل عدم وجود أيديولوجيه محدده وهويه واضحه سوف تظل عديـــد من المشاكل تعانى من هذا الجدل وسوف نجد الدعوه تتردد فى ذات الوقت لبعض السياسات أو ضدها ... حيث أن فقداننا لايديولوجيه محدده لعملنا الاقتصادى والاجتماعى العـــام وتحديد ابعاد التطبيق العملى هو المشكلة الأساسية التى وقفت أمام تطورنا فلكى نبنـــى نظام اقتصادى واجتماعى متكاملا لابد أن تكون لنا أيديولوجية خاصة ، حيث أن تواجـــد أيديولوجيه محدده وتبنى نظام اقتصادى اجتماعى متكامل هما وجهان لعملة واحدة يحتاجهـــا كل من أراد الوصول الى نتائج محدده فى حل القضية الاقتصاديه،كما أن عدم وجـــــود أيديولوجية يؤدى الى فراغ فكرى ، ويترك الباب مفتوحا أمام تسلل أفكار وفلسفات غريبـــة عن المجتمع ، ويخلق مناخا مواتيا للفرقه والتضليل والانتهازية فتختل المعايير وتتهاوى القيم، وحينئذ تصبح المزايده بالشعارات تجارة رابحه يستغلها الانتهازيون وأدعياء الزعامة فتتســـع الهوه بين الشعارات وامكانيات التطبيق العملى ، فتصبح شعارات جوفاء خالية من كـــل مضمون ، تولد آمالا كبيره فى النفوس ولكنها تصطدم بالواقع المر عند التطبيق ، الامـــر الذى يخفض بمعنويات الشعوب ويوضعها فى هوة اليأس ويشككها فى كل عمل ولو كان جادا. والايديولوجيه الغامضه المبهمه لاتقل خطوره عن حالة انعدام وجودها كما أن عدم وجـــود

---

(١) د. جمال مجدى حسين : ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى ، دار الثقافـــة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١١٨ .

الايديولوجية أيضا يعوق حركة الشعوب وتقدمها فى عالم سريع الحركه والتقدم فالامه التى تتعلق بماضيها وتحبس نفسها فى اطار دون أن تستفيد من الأفكار والنظم والتجارب المحيطة بها تقضى على نفسها بالفناء ، ولكى تكون لنا ايديولوجيه محدده فانها لايمكن ان تأتى من فراغ فالايديولوجيه المثلى هى التى تنبع من واقع الامه وطابعها القومى وأهدافها القومية وتحقق لها طموحها وآمالها فى اطار توازن دقيق بين تقاليد الامة وتراث الأجداد من ناحية ومصالحها ومشاكلها الحاضرة من ناحية ثانية وآمالها التى تصبو الى تحقيقها فى المستقبل من ناحية ثالثه وعلى ذلك فان اختيار الايديولوجيه المثلى لنا يجب أن يعتمد على حصيلة السنين وحصاد التجربة التى عاشها الاقتصاد المصرى (١) .

ولقد مر الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة بسلسلة من التجارب الانمائية والتى استندت الى ايديولوجيات مختلفة تبادلت فيها أدوار كل من القطاع العام والخاص وعانا من تذبذبها كل منها لدرجة يصعب فيها الفصل بين المشاكل التى يعانى منها كل من القطاعين فى وقتنا الحاضر وبين الاثار التى سببتها تأرجح هذه الايديولوجيات . فعندما جاءت ثورة يوليو المجيده لم يكن لدى الضباط الاحرار أى مذهبيه اقتصاديه واضحه كما لم تكن لديهم باستثناء تطلعهم الى الاصلاح الزراعى اية اراء عامه حول موضوع التنظيم الاقتصادى كانوا قد ناقشوه اثناء مادار بينهم من حوار حول مستقبل مصر قبل الثوره ، وعلى ذلك فليس من المستغرب بأن الثوره لم تأتى فى اعقابها بأية تبديلات جذريه فى النظام الاقتصادى فى بادىء الامر فقد حرصت الدولة على الاهتمام بالقطاع الخاص وعملت على تشجيعه بكافة الطرق ... وعلى ذلك مرت السنوات الاربع الاولى على وقوع الثورة من ٥٢ ـ ١٩٥٦ والاستمرار فى السياسة الاقتصادية السابقه للثورة يفوق أى تغير ... على أنه فى عام ١٩٥٧ وعلى اثر انتهاء العدوان الثلاثى على مصر دخل الاقتصاد المصرى مرحلة جديدة كانت بدايتها اجراءات التمصير ومزيدا من الاجراءات القيدية والتشريعات المناهضة للنشاط الخاص،وفى نفس الوقت بروز دور محدد للقطاع العام كما تخللها رفع شعار الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ولعل وصف الرئيس عبدالناصر لهوية الاقتصاد المصرى فى هذه المرحلة بأنه " اقتصاد رأسمالى موجه " يعتبر وصفا مناسبا للفترة الثانية التى امتدت حتى بداية عام ١٩٦٠ .

---

(١) د. صوفى حسين أبوطالب :اشتراكيتنا الديمقراطية ـ ايديولوجية لثورة مايو١٩٧١ ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٠ .

غير أنه مع بداية الستينات بدا واضحا أن الاقتصاد المصرى يتجه الى الدخول فى مرحلة جديدة بدأت بصدور سلسلة عمليات تأميم بنك مصر فى فبراير ١٩٦٠ وقبل بدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ... ثم تابعتها عمليات تأميم الصحف وشركات النقل الداخلى ، وقد حسم يوم ١٩ يوليو سنة ١٩٦١ الموقف حيث اعلنت قوانين وقرارات جديدة فى مناسبة الاحتفال بالعيد التاسع للثورة عرفت فيما بعد باسم القوانين الاشتراكية ... ويجىء الميثاق الوطنى وهو الوثيقة التى اعتبرت الاعلان الرسمى العقائدى لنظام الحكم فيعطى التفاصيل والمبررات ويعلن ماسمى بحتمية الحل الاشتراكى كطريق وحيد للخروج من ظروف التخلف الاقتصادى وموضحا الدور الضار لرأس المال الأجنبى على الاقتصاد المصرى وضرورة ابعاده عن كل ميدان يمكنه من خلاله الحاق مزيد من الضرر ... ومحددا اجبارا الدور الذى يجب انينحسر فيه نشاط القطاع الخاص المصرى ولم تنتهى حلقة الصراع بين الحكومة والقطاع الخاص بمجرد صدور الميثاق بل امتدت حركة التأميم حتى عام ١٩٦٥ . وقد صاحب هذه الاجراءات عدة تشريعات كانت تستهدف أصلا تحقيق دفعة انمائية كما أنها منالناحية السياسية كانت ترمى الى كسب رضاء القاعدة الشعبية والاستجابة الى تطلعاتها ، وتمثلت هذه التشريعات فى زيادة نصيب العمال من عوائد المشروعات والتزام الدولة بالتوظف الكامل ، وزيادة الضرائب على الدخول المرتفعة ... وغير هذا وذلك من التشريعات التى كانت تستهدف الوصولالى وضع اجتماعى افضل ، والتى كان لها أكبر الاثر على المشاكل التى يعانى منها كل من القطاع العام والخاص ، فقد تحمل القطاع العام عبء تنفيذ هذه السياسات كما أحدثت القرارات الاشتراكية صدمة قويه للقطاع الخاص كان لها تأثيرها الكبير من الناحية السيكولوجية على نشاطه فى الاقتصاد المصرى .

وهكذا مر المجتمع المصرى خلال العشرين سنة منذ قيام الثورة حتى ١٩٧٢بسلسلة من التجارب فى تطبيق سياسة اقتصادية تستند الى استراتيجيات يغلب عليها الطابع الاشتراكى فى الوقت الذى كان المجتمع يواجه فيه استنزافا غيرمتوقف لمواردنا بسبب معارك فرضت علينا او خضناها نتيجة تقدير سياسى غير موفق (كحرب اليمن) وخلال سنوات الاستنزاف لم يكن متوقعا أن تأتى نتائج خططنا الاقتصادية محققة الآمال التى كانت معقودة عليها ... وعلى الرغم من ذلك فان الحكومات كانت تحاول أن تبعث روح الأمل فى نفوس الشعب وأن تثبت صحة الفلسفة المعلنة ومن ثم كان التركيز على اطلاق